آثار الصدمة البترولية لسنة 2015 على الاقتصاد الجزائري وآليات التعامل الحكومي

د. عية عبد الرحمان *

الملخص:

اعتمدت الحكومة الجزائرية على الفوائض المالية الكبيرة التي مصدرها قطاع المحروقات خلال فترة 2005-2014 لتمويل سياساتها التوسعية التي تجلت مظاهرها في إنشاء و تهيئة المشاريع المرتبطة بالهياكل القاعدية على غرار الطرق و المطارات و المباني الاجتماعية و التجارية و الخدماتية ، و كذا في الزيادات المتكررة للأجور، و التخصيصات المالية الموجهة للتحويلات الاجتماعية خاصة منها تلك المتعلقة بدعم أسعار السلع الأساسية ، و الإنفاق المجاني على الصحة والتعليم ، وذلك بهدف دعم النمو، و تحقيق التوزيع العادل للثروة ، غير أنه وبمجرد انهيار أسعار النفط سنة 2015 برزت عجوزات مالية كبيرة على مستوى مختلف الموازين الداخلية و الخارجية ، دفعت بالحكومة إلى اتخاذ إجراءات للحد من تبعات الصدمة الخارجية كما دعت إلى ترشيد الإنفاق العام و التنويع الاقتصادي ، وهو يبرز بوضوح استمرار التبعية المطلقة لقطاع المحروقات و عدم الاستفادة من التجارب السابقة .

الكلمات المفتاحية: انهيار أسعار البترول ، الصدمة النفطية، عوائد قطاع المحروقات ، السياسات اقتصادية.

***Abstract*:**

The expansive microeconomic policy which has been adopted by the Algerian government between 2005 *and* 2014, *and financed by oil high incomes, aimed to support the growth, within, amongst other things, the implantation of socioeconomic infrastructures, the repetitive increase of salaries, the important withdrawal of subventions destined to support the prices of products widely consumed. However, that policy confronted a drastic law of oil prices, which decrease from* 109 *dollars per barrel in the first semester of* 2014, *to an annual average of* 55 *dollars per barrel in* 2015. *That situation obliged the state to*

* أستاذ محاضر - ب- جامعة ابن خلدون- تيارت.

take preventive measures, in order to avoid a serious financial crisis, such as the dinar devaluation and the importation licenses instauration. In this framework, we present our communication, aiming to analyse the impact of oil revenues drop, and to examine whether those measures taken by the government achieved their objectives.

Key words*: *oil prices drop, deficit, financial crisis, devaluation of the dinar, importation licenses.

مقدمة:

تعتمد الجزائر في تمول عملياتها الاقتصادية على عوائد قطاع المحروقات التي تساهم بنسبة تتجاوز 97 ٪ إلى إجمالي الصادرات ، و تغطي أزيد من 70٪ من النفقات العامة للدولة. حيث تتبنى مختلف الحكومات سياسات توسعية في حالة ارتفاع أسعار البترول ، تبرز مظاهرها في تمويل الاحتياجات الاستهلاكية الكلية و تسيير مصالح الخدمة العمومية ، على حساب تنمية المشاريع الاقتصادية المُنتجة من أهمها النهوض بالقطاع الزراعي والصناعي، و هو ما يؤدي في كل مرة إلى بروز عجوزات مالية خطيرة لمجرد انهيار سعر البرميل على غرار ما حدث سنة 2015 .

وعليه فاعتماد الجزائر على الريع البترولي كمصدر أساسي للتمويل اقتصادها يرسم صورة غير واضحة المعالم لحاضر و مستقبل الاقتصاد الوطني ، خاصة و أنها لا تتحكم في تلك العوائد بالنظر إلى أن سعر النفط الذي يتميز بتقلباته الحادة يتحدد في أسواق عالمية و يتأثر بمتغيرات اقتصادية و جيو-سياسية لا تعنى الجزائر تماما ، كما أنه يؤثر على أسعار الغاز الطبيعي و المشتقات بالنظر إلى أن أسعار هذه الأخيرة مربوطة بالسعر بالبترول ، دون إغفال انه يعتبر من مصادر الطاقة الاحفورية ، التي تتميز بنفاذها ودليل ذلك هو توقف عدد كبير من آبار البترول والغاز عن الإنتاج.

مما تقدم ستناقش في هذه الدراسة الانعكاسات السلبية التي خلفها انهيار سعر البترول سنة 2015 على الاقتصاد الوطني كما نقيم مدى نجاعة الإجراءات المتخذة لمواجهة ذلك الانهيار، من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي الآثار السلبية التي خلفها انهيار سعر البترول سنة 2015 على الاقتصاد الوطني ؟ و إلى أي مدى ساهمت الإجراءات المتخذة في التخفيف من حدة الأزمة ؟.

و من أجل تفسير هذه الإشكالية قمنا بتصميم و صياغة الفرضية التالية :

- خلف انهيار سعر البترول سنة 2015 إختلالات مالية كبيرة برزت بوضوح

من خلال العجز الكبير المسجل على مستوى مختلف أرصدة الموازين الخارجية، بينما لم تساهم الإجراءات المتخذة في الحد من تبعات الأزمة.

1-مفهوم الصدمة البترولية ونتائجها:

لا يمكن وضع تعريف لسعر البترول ، كما أن انعكاساتها تختلف من دولة إلى دقيق لصدمات البترولية من منطلق أنها ظاهرة متعلقة بالارتفاع أو الانخفاض الشديد أخرى ، وذلك حسب موقع البلد كونه منتج أو مستهلك ، مصدر أو مستوردة ، نامي أو متقدم ، وكذا بالنظر إلى مدى ارتباط اقتصاده بالعوائد البترولية وحجم مساهمة شركاته في مجال إنتاج أو تكرير و نقل النفط ...الخ ، علما أن المتأثر الأكبر بالصدمة البترولية في حالتي الانخفاض أو الارتفاع هي الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية في تمويل مشاريعها الاقتصادية و الاجتماعية.

1-1 تعريف الصدمة البترولية:

بالرغم من عدم إمكانية تحديد مفهومة دقيق لصدمات البترولية إلا أن ذلك لم يمنع بعض المختصين و الباحثين من وضع تعاريف تفسيرية انطلا قا من نتائج الصدمات البترولية نورد بعضها في ما يلي:

- حسب امنوس نوال **Noël Amenc (2008)** الذي عرف الصدمة النفطية التي عاشها العالم سنة 2007 و خلال السداسي الأول من سنة 2008 " بأنها تقلبات شديدة لأسعار البترول نحو الارتفاع نتيجة لأسباب مضاربية مدفوعة بالأرباح الكبير التي حققها المستثمرون المتداولون للعقود الآجلة "[1]

- حسب فافني ***Jean-Pierre Favennec*** **(2009)** " الصدمة البترولية هو الارتفاع المستمر للأسعار البترول ، و الصدمة البترولية العكسية هو الانخفاض المستمر لها "[2]

- حسب أسعد الله داود (2013) " هو اختلال مفاجأ في السوق النفطي يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية ، يقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد أو بعوامل أخرى كحركة رؤوس الأموال أو التغيرات الجيو-سياسية"[3].

---

[1] Noël Amenc , Les cours du pétrole et les spéculateurs, EDHEC , Nice , 2008, p :6

[2] *Jean-Pierre Favennec,5 Exploration et Gestion de la raffinerie Éditions Technip, Paris,* 2009 *p* : 12

[3] أسعد الله داود ، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر ، دار هومة، الجزائر، 2013 ، ص:34

من خلال هذه التعاريف نستخلص أن الصدمة البترولية هو التغير الكبير لأسعار البترول ارتفاعا أو انخفاضا و الذي تكون دوافعه في اغلب الأحيان غير اقتصادية ، بل نتيجة لعوامل مضاربية أو تغيرات جيو-سياسية .

من جهة أخرى يُطلق في الدول النامية المصدرة للنفط - خاصة منها تلك التي تعتمد على مداخيل الريع البترولي كمصدر أساس لتمويل عملياتها الاقتصادية- على انخفاض أسعار الخام بالصدمة البترولية العكسية ، و التي تكون آثارها خطيرة على اقتصاديات هذه الدول تبرز من خلال تعاظم العجز على مستوى مختلف الموازين الداخلية و الخارجية ، إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر.

1-2 انعكاسات الصدمة البترولية العكسية على الدول النامية المصدرة للبترول:

تُخلف الصدمة البترولية العكسية في الدول النامية المصدرة للبترول مجموعة من النتائج السلبية خاصة على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي ، غير انه و بالرغم من ذلك تدفع بالدول المعنية إلى اتخاذ جملة من التدابير للتخفيف من حدة الأزمة والتحرر من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات.

أ) السلبيات:

- إتباع الحكومات لسياسات انكماشية من خلال الضغط على الإنفاق العام و كذا التقليل من استيراد السلع ، ما يخلف آثار اجتماعية سلبية خاصة على متوسطي الدخل و الفقراء.

- تراجع معدلات النمو الاقتصادي على اعتبار أن قطاع المحروقات يساهم في معظم الدول النامية المصدرة للبترول بنسبة تزيد عن الثلث في تكوين الناتج.

- تسجيل مختلف الموازين الخارجية أرصدة سالبة ، وكذا تراجع معدلات التبادل الخارجي.

- لجوء الدول التي ليست لديها مدخرات إلى الاقتراض الخارجي ، وبتالي ارتفاع حجم الديون السيادية و تزايد أعباء خدمة الدين[1].

ب) الايجابيات:

- تطوير مصادر جديد لخلق الثروة و التي من أهمها تنمية القطاعات الإستراتيجية كالصناعة و الزراعة ، والتفكير في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- ترشيد الإنفاق العام و الابتعاد عن التبذير و الإنفاق المظهري و إلغاء تمويل المشروعات الكمالية.

[1] كامل بكري ، وآخرون ، الموارد الاقتصادية،الدار الجامعية، بيروت، 1989، ص:192و193

- الا ستفادة من انخ فاض أ سعار ا لمواد الأسا سية خا صة الغذائية في الأسواق الدولية تأثرا بانخفاض تكلفة الطاقة .

2- الصدمة العكسية سنة 2015 وتبعاتها على الاقتصاد الوطني:

عرفت أسعار النفط تراجعا كبيرا ابتدأ من سبتمبر 2014 حيث انتقل متوسط سعر برميل البرنت من 109 دولار في السداسي الأول من سنة 2014 إلى 75,4 دولار في السداسي الثاني، لينخفض أكثر سنة 2015 مسجلا في المتوسط 52،55 دولار ، وذلك نتيجة لأسباب غير اقتصادية بحتة ، وإنما بالنظر إلى عوامل جيو-سياسية وعسكرية ، تمثلت في استخدم كبار المنتجين وهم حسب إحصائيات بي BP لسنة 2014 : الولايات المتحدة 11،6 م ب/ي ، روسيا 10،8 م ب/ي، و السعودية 11،5 م ب / ي[1] النفط كسلاح خلال المواجهات العسكرية غير المباشرة في الشرق الأوسط ، و قد انعكس ذلك سلبا على الدول النامية المصدرة للبترول بما فيها الاقتصاد الجزائري حيث سجلت مختلف الموازين الخارجية أرصدة سالبة كما ارتفع العجز بميزانية الدولة ، و شهد الاقتصاد الوطني أصعب مرحلة مالية منذ الاستقلال.

2- 1 أسباب انهيار أسعار البترول سنة 2015

من ابرز أسباب انهيار سعر البترول سنة 2015 نذكر :

- وجود فائض في المعروض النفطي بحوالي 2 مليون برميل يوميا و عدم امتصاصه من قبل كبار المنتجين و المستهلكين عمدا لدعم تخفيض السعر.

- ارتفاع إنتاج النفط و الغاز بالطرق غير التقليدية (الغاز الصخري ، رمال البتومين) حيث بلغ إنتاج الولايات المتحدة وحدها 4 مليون برميل /يوميا سنة 2015.

- رفض دول الخليج الأعضاء باوبك بإيعاز من السعودية تخفيض إنتاجها النفطي بدعوى المحافظ على حصتها السوقية .

- التقارب الإيراني الغربي حول مسالة الأزمة النووية ، و توقع عودة الإنتاج الإيراني إلى مستواه.

- عدم جدوى استخدام المضاربين للتوترات الجيو-سياسية كعامل لدعم رفع حجم التداولات على العقود الآجلة من اجل الدفع بسعر البرميل للارتفاع وبتالي تحقيق أرباح من العمليات المضاربية ، وذلك بالرغم من استمرار الاضطرابات السياسية و المواجهات العسكرية الأهلية و الإقليمية في مناطق إنتاج النفط على غرار العراق وليبيا ونيجيريا، وكذا مناطق عبور الخام مثل مضيق باب المندب، و هرمز و قناة السويس.

[1] BP Statistical Review of World Energy June 2015.

-ا ستخدام السعودية و روسيا النفط كسلاح ، حيث قاما ضمنيا بالعمل على تخفيض السعر إلى مادون 40 دولار بهدف إضعاف القدرات المالية لبعضهم البعض، وبتالي عدم الاستمرار في تمويل الحرب في الشرق الأوسط.

2-2 تبعات الصدمة الخارجية على مؤشرات التوازن المالي الخارجي للجزائر:

أدى الانهيار الكبير لسعر البترول و الذي لم يتجاوز سنة 2015 في المتوسط 53 دولار للبرميل إلى تراجع كبير لعوائد إجمالي الصادرات الجزائرية التي انتقلت من 65،91 مليار دولار و 62،88 مليار دولار سنتي 2013 و 2014 على التوالي إلى 37،78 مليار دولار نهاية سنة 2015 [1]، علما أن نسبة صادرات قطاع المحروقات إلى إجمالي الصادرات ضلت تمثل 95٪ في المتوسط خلال الفترة 2011-2015 .

الجدول رقم (01): تطورات القيمة الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة 2012-2015

السنوات	2012	2013	2014	2015
المتوسط السنوي لسعر البرنت (دولار/للبرميل)	111,67	66,810	59,98	5,552
قيمة الصادرات الكلية (مليار دولار)	71,86	65,91	62,88	37,78
قيمة صادرات قطاع المحروقات (مليار دولار)	70,58	63, 47	60,07	35,71
قيمة الواردات الكلية (مليار دولار)	50,37	55,02	58,58	51,50

Source : STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEURS DE L'ALGERIE (Période : Année 2015) http://www.douane.gov.dz/

BP Statistical Review of World Energy June 2015 www. Bp.com

وقد خلفت هذه الوضعية آثار سلبية برزت بوضوح على مستوى مؤشرات التوازن المالي الخارجي حيث بلغ العجز بالميزان التجاري 13،8 مليار دولار خاصة في ضل محافظة فاتورة الواردات على مستواها نسبيا و التي بلغت 51،50 مليار دولار، إذ لم تتراجع إلا بحوالي 8 مليار دولار مقارنة بسنة 2014. بينما تجاوز العجز بالنسبة لكل من الميزان الجاري الخارجي و ميزان المدفوعات حدود 25 مليار دولار، علما أنهما كانا قد سجلا أرصدة سالبة نهاية سنة 2014 بلغا على التوالي 9,10- و 5،88- مليار دولار، وذلك بالرغم من تجاوز المتوسط السنوي لسعر البرميل 98 دولار.

[1] STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEURS DE L'ALGERIE (Période : Année 2015) http://www.douane.gov.dz/

الجدول رقم (2): أرصدة مختلف الموازين الخارجية عند نهاية السنة للفترة 2012-2015

السنوات	2012	2013	2014	2015
رصيد الميزان التجاري	20,17	73،09	59,0	-13,08
رصيد الميزان الجاري الخارجي	12,30	01,01	-9,10	-*20,06
رصيد ميزان المدفوعات	12,06	0,13	-5,88	-*20,82

* إلى غاية سبتمبر 2015

Source : Banque d'Algérie bulletin statistique trimestriel N°32 : décember 2015 www.bank-of-algeria.dz

من جهته تراجع مخزون احتياطي الصرف من 194 مليار دولار في جوان 2013 إلى 143 مليار دولار نهاية سنة 2015 ، كما تراجع الفائض المتراكم في صندوق ضبط الموارد إلى مادون 2500 مليار دينار نهاية نفس السنة ، بعدما استخدم منه حوالي 2900 مليار دينار لتغطية عجز الميزانية ، مقابل عدم القدرة على الاستمرار في تعبئته نتيجة لتراجع مداخيل حصيلة الجباية البترولية.

الجدول رقم (3): تطور العجز بميزانية الدولة خلال الفترة 2012-2015

السنوات	2012	2013	2014	2015
حصيلة الإيرادات	3804,03	3895,31	3927,74	20,4804
إجمالي النفقات	7058,17	6024,13	6995,76	21,7467
عجز الميزانية	-3254,14	-2128,81	-3068,02	-3266,01
تغطية العجز بـــ FFR	2283,26	2132,47	2965,67	2886,50

source :-Ministère de finance http ://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres

3- أهم الإجراءات المتخذة لمواجهة آثار الصدمة الخارجية:

مع استمرار انهيار أسعار البترول وعدم تجاوز متوسط سعر البرميل 50 دولار سنة 2015 وبالنظر إلى طول مدة الصدمة العكسية الخارجية التي ضاعفت من مشكلة تراجع المداخيل المالية خاصة الخارجية منها ، حيث انخفضت قيمة الصادرات الكلية بنحو 25 مليار دولار سنة 2015 أي بنسبة 42٪ ، اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات من أهمها:

1-التخفيض الكبير لقيمة الدينار الجزائري:

قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار، الذي انتقل مقابل 1 دولار في التبادلات الرسمية من 79 دينار في جويلية 2014 إلى 98,02 دينار في مارس 2015 ، ثم إلى 105,98دينار في سبتمبر2015[1]، وقد استغل بنك الجزائر ارتفاع قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسة على غرار الاورو الجنيه بسبب تراجع أسعار النفط التي لديها علاقة عكسية مع قيمة الدولار ، و أجرى تعديل على قيمة العملة الوطنية و ذلك بهدف تقليص العمليات الاستيرادية من حيث الحجم و القيمة على اعتبار أن أسعار المنتجات المستوردة ترتفع عادة قيمتها عندما ينخفض سعر صرف العملة المحلية، و بتالي يتراجع الطلب الداخلي على المنتجات الأجنبية ، كما يقلل المستوردون من عملياتهم الخارجية بالنظر إلى تراجع أرباحهم التي تتأثر نتيجة لتراجع قيمة صرف الدينار ، دون إغفال مسالة تمكّن سلطة النقد بنك الجزائر من رفع المعروض النقدي عن طريق إصدار كمية اكبر للنقود القانونية المغطاة بالعملات الصعبة ، و هو ما يساعد الحكومة على تعويض تراجع حصيلة الجباية البترولية المستخدمة في تمويل النفقات العامة.

2- تقيد التجارة الخارجية من خلال وضع رخص الاستيراد:

قامت الحكومة باتخاذ إجراءات هدفها وضع قيود على التجارة الخارجية ، من خلال القانون رقم 15-15 الصادر في 15 جويلية 2015 و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على علميات استيراد البضائع و تصديرها و الذي نص صراحة في مادته 3 على ما يلي : " يمكن تطبيق تدابير قيود الكمية، النوعية و/ أو تدابير مراقبة المنتجات عند استيرادها أو تصديرها ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع و التنظيم الساري المفعول" ، كما تم بموجب ذات القانون وضع رخص الاستيراد التي اعتبرها المشرع بأنها كل إجراء إداري يفرض كشرط مسبق لجمركة البضائع زيادة على تلك المخصصة لأغراض الجمركة[2]، وذكر ذات القانون أن من أهم أهداف وضع القيود على الاستيراد الحفاظ على التوازن المالي الخارجي و توازن السوق، ويدخل هذا الإجراء ضمن ما يصطلح عليه اقتصاديا بالعراقيل الإدارية التي تعتبر من أدوات السياسة الحمائية في التجارة الخارجية، و التي تتخذ لمواجهات الأزمات المالية التي تكون دوافعها عوامل خارجية.

---

1 source : Banque d'Algérie bulletin statistique trimestriel N°32 : Septembre 2015 www.bank-of-algeria.dz

2القانون رقم 15-15 الصادر في 15 جويلية 2015 ، الجريدة الرسمية العدد 41 الصادرة بتاريخ 29 جويلية 2015.

3-دعوة أصحاب رؤوس أموال الموازية إلى إدخال أموالهم للبنوك:

دعت الحكومة أصحاب رؤوس الأموال الذين يحتفظون بمبالغ سائلة خارج البنوك ويستخدمونها في إجراء معاملات تجارية ومالية خارج الأطر الرسمية إلى توطين أموالهم بالمصارف مقابل اقتطاع ضريبة جزافية قدرها 7.% من المبلغ المودعة ، هذه الخطوة أخذت بعدا استراتيجيا حيث وردت في المادة 43 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 و إطلاق عليها " برنامج الامتثال الجبائي الإرادي" [1] ، و التي تمتد من أوت 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2016 ، في مقابل ذلك ورد في ذات القانون أنه سيتعرض الأشخاص المعنيين في حالة عدم استجابتهم قبل 31 ديسمبر 2016 إلى إعادة تقيم حسب شروط القانون العام مع تطبيق الغرامات والعقوبات.

4-تقيم الإجراءات المتخذة لمواجهة آثار الصدمة الخارجية:

إن الإجراءات الحكومية المذكورة أعلاه و بالرغم من أنها تعتبر سياسات اقتصادية تستخدم لمواجهة الأزمات المالية ، إلا أنها لم تساهم في تخفيف من شدة آثار الصدمة النفطية العكسية التي عرفتها الجزائر وذلك من منطلق أن الاقتصاد الوطني يعاني من أزمات هيكلية تتطلب إصلاحات عميقة.

فالتخفيض قيمة الدينار بنسبة 30.% لم يساهم في تقليص العمليات الاستيرادية التي تراجعت فقط بنحو 8 مليار دولار سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، علما أن من أسباب تراجع فاتورة الواردات هو الانخفاض الكبير لأسعار المواد الغذائية الأساسية في البورصات العالمية بسبب تراجع تكلفة الطاقة و ركود الاقتصاد العالمي الذي تسبب فيه تراجع أداء الاقتصاد الصيني و الأوربي خاصة مع تراجع حجم صادراتهما نحو دول الخليج العربي المصدرة للبترول.

الجدول رقم (3) تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية 2015 (الوحدة 1طن/اورو)

الأشهر	جانفي	مارس	ماي	جويلية	سبتمبر
1 طن من القمح	190	181	159	178	153
1 طن من الحليب	900	832	795	654	593

Source : http://www.terre-net.fr/marche-agricole/culture/marche-physique-ble-tendre/a1b1531

http://www.web-agri.fr/observatoire_marches/lait.html7: 12 le 4/11/2015

في حين أن مسالة دعوة أصحاب رؤوس أموال الذين يحتفظون بها خارج

[1] الجريدة الرسمية العدد 40 قانون المالية التكميلي 2015 الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015.

الأطر الرسمية إلى إيداعها بالبنوك مقابل دفع ضريبة جزافية قدرها 7.% قد تدفع حتى بالراغبين في ذلك إلى التردد على اعتبار انه لا يمكن تأسيس ضريبة إلا على المكلف ، فقد يكون من بين من يكتنزون السيولة مسجلين بالمركز الوطني للسجل التجاري ، وضعهم سليم تجاه إدارة الضريبة، كما أن مسالة المتابعة القانونية للأشخاص المعنيين في حالة عدم استجابتهم قبل 31 ديسمبر 2016 وإجبارهم على دفع غرامات وعقوبات ، فهو أمر من الصعب تجسيده في ضل استحالة التقييم أو حتى التقدير المحاسبي للسيولة التي يكتنزها هؤلاء الأشخاص خارج المصارف . في مقابل ذلك لم يتم معالجة الأسباب الرئيسة لوجود كميات ضخمة من السيولة تتداول خارج البنوك والتي من أهمها الثقل الكبير في تنفيذ مختلف العمليات المالية بالمصارف الجزائرية ، إلى جانب التأخر المسجل في استخدام أدوات الدفع الأخرى على غرار الشيك الذي يعتبر وسيلة دفع عاجلة مثله مثل السيولة تماما ، وكذا الدفع الالكتروني بواسطة بطاقات الائتمان أو عن طريق الانترانت ، دون إغفال انعدام شبابيك للتعاملات المصرفية المطابقة للشريعة الإسلامية والتي بإمكانها استقطاب أموال الرافضين للمعاملات البنوك التقليدية.

أما إجراء تأسيس رخص الاستيراد والذي تهدف من خلاله الحكومة إلى الحفاظ النسبي على التوازن المالي الخارجي فانه يعتبر بمثابة تقويض لاتفاقيات الشراكة الدولية والاقليمة التي عقدتها الجزائر مع مختلف التكتلات الاقتصادية ، في هذا الصدد يمكننا القول أن التنازلات الجبائية المقدمة في إطار كل من اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر2005 وخلال المسار الطويل المتعلق بمفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي انطلقت سنة 1997 ، وكذا الاعفائات الممنوحة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية ابتداء من جانفي 2009 تعتبر خسائر كبير لخزينة الدولة ذلك أن تأسيس رخص الاستيراد يعتبر بمثابة اعتراف من الدولة أن الشراكة مع الأجانب تم تنفيذها دون دراسة علمية وواقعية لوضعية الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على عوائد ريعية غير مستقر تستخدم كأداة دفع لتسوية المعاملات الخارجية ، وليس على عوائد مصدرها مخرجات القطاعات الحقيقية.

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكننا القول أن الجزائر تُعدّ واحدة من دول المصدرة للبترول التي تتأثر مباشرة بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية ، حيث يتم توظيف الفوائض المالية التي مصدرها ارتفاع العوائد النفطية في تمويل الإنفاق التوسعي بهدف إعادة توزيع الدخل وكذا دعم النمو الاقتصادي، بينما تواجه الحكومات التراجع

الكبير للمداخيل عند انهيار سعر بالبرميل بمجموعة من السياسات التقيدية التي تكون نتائجها في اغلب الأحيان غير مجدية ، على اعتبار أن الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية تبرز بوضوح عند انخفاض المداخيل النفطية ، ومع إصرار الحكومة على الاستمرار في تمويل برامجها الاقتصادية والاجتماعية بعوائد ريعية غير مستقرة ولا مضمونة ، مقابل تأجيل النهوض بمشاريع الإنتاج الحقيقي على غرار تنمية أداء القطاع الزراعي والصناعي، يبقى الاقتصاد الجزائري تابع بامتياز للعوائد البترولية الغير دائمة.

1- نتائج اختبار الفرضية:

- إن تبني الحكومات الجزائرية سياسات توسعية في حالة ارتفاع أسعار المحروقات ، مقابل اتخاذ إجراءات انكماشية عند انخفاضها ، أبقى الاقتصاد الوطني وكرس تبعيته للريع البترولي ومن ثمّ رهن حاضر ومستقبل الاقتصاد الوطني.

- إن الإختلالات المالية كبيرة التي خلفها انهيار سعر البترول سنة 2015 لم تساهم في معالجتها مبدئيا الإجراءات الحكومية المتخذة على اعتبار أن الاقتصاد الوطني يعاني من أزمة هيكلية ليست ظرفية.

2-مقترحات لمعالجة تبعات الصدمة الخارجية:

من أجل التخفيف من شدة الصدمة الخارجية التي خلفت خلفها انهيار سعر البترول نقدم مجموعة من المقترحات هدفها تحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات من أهمها:

- النهوض بالقطاع الزراعي من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات الطبيعية والمالية وكذا البشرية المتاحة ، وخلق رابط بينه وبين الصناعة الغذائية .
- إعطاء أهمية إستراتيجية للقطاع السياحي من خلال تهيئة المناطق السياحية مع تطوير الهياكل القاعدية المرتبطة بتنمية القطاع.
- العمل على رفع حصيلة الجباية العادية من خلال إصلاح وعصرنة النظام الضريبي وكذا تبسيط عملية التحصيل وتخفيف الضغط من اجل تجنب التهرب.
- ربط مخرجات الأبحاث العلمية بمشاريع تنمية المؤسسات الاقتصادية المختلفة.
- تفعيل دور النظام المالي في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال تسريع العمليات المصرفية وكذا الاستغلال الأمثل لفائض السيولة ، مع العمل على فتح شبابيك للمعاملات المالية المطابقة للشريعة الإسلامية ، دون إغفال تنشيط بورصة الجزائر عن طريق الترويج الإعلامي.

المراجع:

1- أ سعد اللّه داود ، الأز مات النفطية و السيا سات المالية في الجزائر ، دار هو مة، الجزائر، 2013 .

2- كامل بكري ، وآخرون ، الموارد الاقتصادية،الدار الجامعية، بيروت، 1989.

3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة. www.oapecorg .org

4- القانون رقم 15-15 الصادر في 15 جويلية 2015 ، الجر يدة الر سمية العدد 41 الصادرة بتاريخ 29 جويلية 2015

5- الجريدة الرسمية العدد 40 قانون المالية التكميلي 2015 الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015

6- *Jean-Pierre Favennec,* Exploration et Gestion de la *raffinerie Éditions Technip,* Paris.

7- Noël Amenc , Les cours du pétrole et les spéculateurs, EDHEC , Nice , 2008

8- BP Statistical Review of World Energy June 2015 www. Bp.com/statisticalreview

9-Banque d'Algérie bulletin statistique trimestriel N°31 : Septembre 2015 www.bank-of-algeria.dz

10- STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEURS DE L'ALGERIE (Période : Année 2015) http://www.douane.gov.dz/

11- Ministère de finance www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-

12- Marche-agricole http://www.terre-net.fr/marche-agricole/culture/marche-physique-ble-tendre/a1b1531

13- Observatoire marché http://www.web-agri.fr/observatoire_marches/lait.html7: 12 le 4/11/2015.